تقدم الحكم والعلة وهي الحياة او طهارة الحي والميت فانه عذر
في عموم المشقة السابق على المذهب لعموم قوله تعالى ولقد
كرمنا بني آدم او الواحد جميع ما ذكره في قوله عدد قد الخ وعلى كل
ففي العلة المدعى وزيادة قوله الجمد جمع جاز بقي ان الوضوء
منوط بعدم التغير لا فرق بين الطهارة والنجاسة نعم قوله في
الهرة انها ليست نجسة ينا سب الدعوى لكن يعكر عليه
ما سبق في الاستدلال بحديث الهرة على عدم تاثير قليل
النجاسة في الماء فليتنظر قوله لها اي السباع وقوله لناظر
لغو متعلق بالخبر اعني شراء وطهور على رفعه وهذا اقوى
من اعرابه حالا الذي في الحاشية قوله مستنا فا بمعنى طاهرا
كالطعام ولو عبر به كان اوضح قوله من الفم يشير الى
ما ذكره بعضهم من ان الريق ينبع من تحت اللسان قوله
كما قال النووي اذ ان تغيرا لعل كلام النووي في مطلق
اللعاب وذلك ان مذهب الشافعية نجاسة ما كان من
المعدة ولا يفصلون فيه وعبارة الرملي على منهاج النووي
واما السايل من فم النائم نجس ان كان من المعدة كان خرج
منتنا بصفرة لا ان كان من غيرها او شك انه منها اولا
فانه طاهر انتهى قوله بنتنه وكذا بحالة تنشى من
الطعام مثلا لان العلامة لا يجب انعكاسها فلا يلزم اذ كل
ما لم يتغير من الفم وقد يتغير الذي من الفم لكن
لا يضر لحد النتونة والصفرة هذا هو الصواب في تصوير
هذا المقام او لا وآخرا قوله شارب خمر بشرط ان يكون شيوبيا
اي مكثوا من الخمر قوله يده ٥ قيل مثلها بقية الاعضاء

وكانه

وكانه خصها بما لحاجة لان شانهم التناول بها والا صلاح قوله
بساع ان فرض بيعها او اراد ما يشمع من الطاير او نحو التساح
والورن وما قبل المبالغة ما يبيض من السمك او النمل مثلا لطهارة
ميتته قوله حشراته كالحية وكل ما يحشر في الارض من
الهوام قوله في التوضيح قيل كلام التوضيح خال من ذلك
انما القيد وقع من بهرام قوله المذر من هنا ان وجد في البيض
المصلوق مذرة نجس الكل حيث لم يقبله ماوه على طهوريته
لان البيض شراب رشاح خصوصا في البيض قوله كما يفيده
الخ بعد اني طهارة نقطة الدم نفسها وهي وقع الحمة فيها الجمد
والدم اي الملازمة بين طهارتها وطهارة البيضة قوله
ويحمل ان يقال انجا ستتم هذ انما يحتاج لذكاة ان مات حتف
انفه اما ما يبقى الحي والمذكى فطاهر قطعا قوله او ينبت يعني
او لم ينبت لان سيوبان الذكاة له مشروطة بالامرين معا الا
لمانع من التشعر فيعتبر زمنه ولا يعول على ما في الحاشية هنا
قوله في حال حياته بل وبعد موته على المعتمد من طهارة ميتته
الادمي قوله اي مباح الاكل ليس منه التلفيق المختلف في جوازه
ان يراعي قول الشافعي في اباحة الخيل مثلا وقول مالك بطهارته
فضلة المباح لان ما لكا عنى بالمباح انواعا مخصوصة في قوله ذلك
قوله الرجيع لان الحيوان يرجعه فيبتلع الى خارج بعد ان دخل
باطنه قوله منها ظاهره من العذرة والرجيع والاقتصار
لاغنايه عند البول وبما اراد من العذرة والبول الوافيين في
عبارة المختصر قوله كله انتهى وقوله ومن كل شيء حلقنا زوجين
باعتبار الغالب واعلم ان بعض مشايخ الجمهوري عكس فجعل الانثى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)